هل يمكن التوجه نحو إيران لحلّ مشكلة الكهرباء وطوابير البنزين؟

أصبح "دولة نفطية" مبدئيا بعد اكتشاف الغاز أقله في البحر، إلا أن هذا البلد الصغير لا يزال يعاني **على الرغم من أن** لبنان من أزمة محروقات، وفي كيفية إستيرادها. وقد طالت الازمة أبرز القطاعات الحيوية والحياتية في البلد، فأمست المستشفيات والافران وشركات المياه والكهرباء والانترنت والمولدات الخاصة والمصانع مهددة بالتوقف في أي لحظة إن لم تتأمن مادّة المازوت.

وجدّد الامين لـ"حزب الله" السيّد حسن نصرالله طرحه بالتوجه نحو إيران لحلّ مشكلة الكهرباء والمحروقات وطوابير البنزين. المحروقات بالعملة اللبنانية . كذلك، أعلن النائب حسن فضل الله عن سعي "حزب تقبل بيع لبنان وكان قد أشار إلى أن طهران .للوقود من إيران الله" المستمر للوصول إلى استيراد لبنان
عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" النائب أمين شرّي رفض في اتصال مع "لبنان24" الحديث عن آلية الاتيان بالمشتقات النفطية من إيران إلى لبنان، وقال: "فلننتظر بيانا رسميا عن "حزب الله" حول هذه المسألة".

ومع وجود عقوبات غربية وخصوصا أميركيّة على قطاع النفط الايراني، وعلى كل من يشتري المحروقات من إيران، فان هذه الخطوة لا اجماع عليها في الداخل اللبناني، مع وجود أزمة مالية واقتصادية، وقول البعض ان الدولة بغنى عن عقوبات أميركية .ستُفرض عليها خصوصا على القطاعين المصرفي والنفطي في حال تم استيراد النفط الايراني
في المقابل، يرى مراقبون لمفاوضات فيينا، أن التوصل لاتفاق حول الملف النووي الايراني من شأنه أن يرفع العقوبات إلى تصدير النفط لدول المنطقة. كذلك، يقول هؤلاء المراقبون إن الدول الاوروبية مهتمة الاميركية عن طهران، وستعود ايران جدّاً بالنفط الايراني، وسبق أن عبّرت عن أسفها للعقوبات الاميركية.

حول الاتفاق النووي مع إيران، وعلى رفع العقوبات عن ويعتبر المراقبون أن "حزب الله" يعوّل على نجاح محادثات فيينا وبيروت. ويقول المحامي الدكتور بول مرقص، رئيس مؤسسة قطاع النفط الايراني لفتح جسر استيراد نفطي بين طهران "جوستيسيا" الحقوقية وأستاذ القانون الدولي لـ"لبنان24" إنه في حال رفعت العقوبات، فإن آلية رفعها تتطلب وقتا، وليست سهلة على الاطلاق، ولا يمكن للدولة اللبنانية أن تبدأ بعملية الاستيراد إلا عند انتهاء هذه الالية ورفع العقوبات بشكل نهائي".

من انقطاع في مادتي في الشكل، كل لبناني يرحب بأي مساعدة أو تسهيل لاستيراد المحروقات، وخصوصا مع ما يمرّ به لبنان والمولدات الخاص، وبعد إعلان الفيول والمازوت والبنزين، بالاضافة إلى التقنين غير المسبوق لكهرباء لبنان
مساء أمس عن رفع الدعم كليّا عن المحروقات، وبيعها بحسب سعر الصرف في السوق الموازية. ونتيجة هذا مصرف لبنان القرار، ستُصبح صفيحة البنزين بـ336 الف ليرة، إن بقي الدولار على 20500 ليرة، والاخير مرجح بالارتفاع بقوّة غير مسبوقة إن لم تتشكل الحكومة في القريب العاجل.

التوجه إلى بعض الدول بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها وأولها أما في القانون الدولي، فيتعذر على لبنان كانت تعطي بعض الاستثناءات والاعفاءات للعراق من العقوبات على إيران. وتجدر الاشارة إلى أن واشنطن .إيران، لفترات معيّنة لاستيراد الكهرباء من طهران
يمكن في السياق، يوضح مرقص أن "استيراد الوقود من إيران، من دون الحصول على إعفاء خاص من واشنطن أن يعرض البلاد للعقوبات الأميركية". ويُضيف أن هذ الأمر إن حصل ينعكس مباشرة على حركة التحويلات والاعتمادات والشحن من لبنان، وإليه، فتمتنع المؤسسات المالية العالمية والمصارف الدولية المراسلة عن التعاون معه، في حال خرق هذه العقوبات".

كذلك، فرضت إدارة الرئيس الاميركي السابق دونالد ترامب عقوبات على "المركزي" الايراني في العام 2019. هنا، يُذكر مرقص أن "القانون الأميركي ليس محصورا فقط باستيراد النفط من إيران، بل إن التعاملات مع
محظورة أيضاً، كما ان التعامل مع الجهات الإيرانية الوسيطة في الشحن وفي التمويل البنك المركزي الإيراني يعرّض القطاع المصرفي والمالي اللبناني أيضاً للعقوبات إذا تمّ من دون إعفاء خاص".

ويُشير مرقص إلى أن "الأمر التنفيذي 13846 بتاريخ 6 آب 2018، ينص على فرض عقوبات من السلطات الأميركية على كل من يقدم عن علم على الدخول بصفقات مع شركات النفط الإيرانية، في سبيل شراء، أو حيازة، أو بيع، أو نقل، أو تسويق البترول، أو المنتجات البترولية من السلطات الإيرانية على سبيل المثال، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، زيت الوقود المقطر".

رفع الدعم عن المحروقات، في وقت لم يجد فيه المسؤولون بعد أي حلّ إستباقي لهذه لكن، مع إعلان مصرف لبنان الخطوة الخطيرة، يترقب اللبنانيون جدول الاسعار الجديد للمحروقات ، وأسعار "السرفيس" و"التاكسي" والمواد الغذائية التي ستتأثر حكما بشكل كبير بالسعر الجديد للمشتقات النفطية. ولا يبقى عند المواطن إلا تطبيق قول وزير الطاقة في حكومة تصريف الاعمال ريمون غجر بالفعل "الناس لي ما قادرة تستعمل سياراتها تستعمل شي تاني"، أمام عجز هذه الطبقة السياسية غير المختصة بمعالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(lebanon24.com) هل يمكن التوجه نحو إيران لحلّ مشكلة الكهرباء وطوابير البنزين؟